Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 52, No. 5, 2025, 7457

Deanship of Scientific Research

The Degree to which Jordanian Society Accepts the Integration of those who have Lost Family Support into the Social Environment

Zaid Mahmoud Al-Shamayleh*

Department of Sociology/Faculty of Social Sciences - Mutah University/Jordan

Received: 19/4/2024
Revised: 11/5/2024
Accepted: 4/6/2024
Published online: 1/5/2025

* *Corresponding author:*
zaidshamayleh@yahoo.com

Citation: Al-Shamayleh, Z. M. (2025). The Degree to which Jordanian Society Accepts the Integration of those who have Lost Family Support into the Social Environment. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *52*(5), 7457.
https://doi.org/10.35516/hum.v52i5.7457

© 2025 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: The study aims to assess the level of acceptance in Jordanian society towards integrating individuals without familial support through fostering, marriage, cohabitation, companionship, and friendship. Administrative responsibilities were also discussed.

Methods: The study employed a social survey approach using a questionnaire across various aspects. The descriptive analytical method was utilized to reach conclusions. The study population consisted of graduate students at Jordanian universities as the target group. A comprehensive survey method was followed, applying the study tool electronically through social media and student-specific websites.

Results: The findings indicated a moderate overall level of societal acceptance in Jordan towards integrating individuals without familial support. The administrative and legal aspects ranked highest in relative importance with a high level of acceptance. Fostering and marriage showed a moderate mathematical average level of acceptance, while cohabitation and companionship at work showed a moderate mathematical average level of acceptance.

Conclusions: The study indicates that the least accepted social aspects of social integration were related to marriage and fostering, while the sample group accepted friendship and companionship with them and did not oppose them obtaining legal or administrative rights, like others. The study recommended the necessity of educating citizens that they deserve respect and appreciation, and that official discriminatory indicators such as a national number starting with 81 and a truncated name should be eliminated.

Keywords: Jordanian society, orphans, social environment, integration, acceptance.

درجة تقبّل المجتمع الأردني لدمج فاقدي السند الأسري في البيئة الاجتماعية

زيد محمود الشمايلة*

قسم علم الاجتماع/ كلية العلوم الاجتماعية - جامعة مؤتة / الأردن

ملخّص

الأهداف: تهدف الدراسة إلى التعرف لدرجة تقبّل المجتمع الأردني لدمج فاقدي السند الأسري بالبيئة الاجتماعية من خلال المصاهرة والزواج ، والمجاورة بالسكن ، والزمالة والصداقة. وتسلم المسؤوليات الجانب الإداري.

المنهجية : استخدمت الدّراسة المنهج المسحي الاجتماعي بالعيّنة مستخدمة الاستبانة ، من خلال عدد من الجوانب ، وللوصول للنتائج اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي. تكوّن مجتمع الدّراسة من طلبة الدّراسات العليا في الجامعات الأردنية كفئة مستهدفة. واتّبع أسلوب المسح الشامل بتطبيق أداة الدّراسة بطريقة إلكترونية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية الخاصة بالطلبة.

النتائج : أظهرت النتائج أن المستوى العام لدرجة تقبّل المجتمع الأردني لدمج فاقدي السند الأسري قد جاءت بمستوى متوسط، وأن المجال الإداري والقانوني حقّق الترتيب الأول بالأهمية النسبية، وبمستوى مرتفع، بينما جاء مجال المصاهرة والزواج بمستوى حسابي متوسط ، ثم المجاورة بالسكن بمتوسط حسابي متوسط، وأخيراً مجال الصداقة والزمالة بالعمل بمستوى حسابي متوسط.

الخلاصة : تبين أن أكثر الجوانب الاجتماعية عدم التقبّل بالدمج الاجتماعي في ما يتعلق بالزواج والمصاهرة، بينما يتقبّل أفراد العيّنة الصداقة والزمالة معهم ، ولا يعارضون حصولهم على مكتسبات قانونية أو إدارية حقًّا لهم كالآخرين. أوصت الدراسة بضرورة توعية المواطنين بأنهم يستحقون الاحترام والتقدير، وأن تلغى الإشارات الوصمية الرسمية، كالرقم الوطني المبتدئ ب 81، والاسم المبتور.

الكلمات الدالة: المجتمع الأردني , فاقدو السند الأسري، البيئة الاجتماعية، دمج، تقبّل.

خلفيّة الدّراسة:

تعدّ الحياة الأسرية من أهم المراحل في حياه الطفل ،لأنه عن طريقها يكتسب كثيرًا من السمات الاجتماعية التي تحوّله من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي متفاعل مع بيئته المحيطة به، كما أنها تعدّ نسقًا من أهم الأنساق الاجتماعية؛ إذ إنها تمثل بيئة تحتضن الطفل منذ ولادته وتسانده في كبره، وأنها العامل الأول في صياغة سلوكه الاجتماعي ومنها يستسقي ثقافته وقيمه وعاداته واتجاهاته الاجتماعية والصواب والخطأ، بينما قد يؤدي الحرمان من الوالدين أو من المكان الطبيعي للإقامة إلى حرمان الطفل من العلاقات القوية التي تمدّه بالحبّ والأمان والرعاية.

إن العزلة الاجتماعية والانطواء على الذات والانسحاب الناتج عن القلق هو نمط من السلوك يتميز عادة بإبعاد الفرد عن القيام بمهمات الحياة العادية ويرافق ذلك إحباط وتوتر وخيبة أمل كما ستضمن الانسحاب الاجتماعية، الابتعاد عن مجرى الحياة الاجتماعية، يصاحب ذلك عدم التعاون وهدم الشعور بالمسؤولية وأحيانا الهروب إلى درجة ما من الوضع الذي يعيشه الفرد .

يتطلع البشر في علاقاتهم الاجتماعية إلى تجنب السلوك المكلف الذي لا يعود بالفائدة عليهم ، لأن الوضع الطبيعي أن كل علاقة بالآخر تتضمن بعض الفائدة وبعض التكاليف ، فيقوم الشخص بتعظيم الفائدة وتقليل التكلفة ، حيث إن التجاذب يحدث عندما تكون الفائدة المتحصلة من العلاقة قوية (Bandura,2005).

إن وجود فاقدي السند الأسري في أي مجتمع من المجتمعات يدل على ضعف ذلك المجتمع سلوكيًّا واجتماعيًّا، وعند إهمال رعاية هذه الفئات ومتابعة مشكلاتها، تزداد الانحرافات وتزداد المشكلات داخل المجتمع. فعلى الدول وأذرعها المتنوّعة تبنّي الفاقدين للسند الأسري من خلال إنشاء مؤسسات ومجتمعات إيوائية، والتشجيع على حضانتهم وتقبّلهم داخل المجتمع وحمايتهم ورعايتهم حتى يستقروا اجتماعيًّا واقتصاديًّا ونفسيًّا (الأنصاري، 1989).

بيّن استطلاع للرأي حول واقع خريجي وخريجات دور الرعاية أن (61%) من المجتمع يعتقدون أنه تتم ممارسة التمييز ضد خريجي دور الرعاية الاجتماعية، وأن (55%) يرون أن المجتمع ينظر إليهم نظرة دونيّة ويقلّل من شأنهم. وقَبِل (15%) فقط من عيّنة الاستطلاع بتزويج أبنائهم لأشخاص فاقدي السند الأسري، من فئتي مجهولي الأبوين أو معروفي الأم ومجهولي الأب. وظهر التمييز كذلك في رفض بعضهم تشغيل الأشخاص فاقدي السند الأسري، حيث قال نحو (25 %) من العيّنة إنهم يرفضون تعيين فاقدي السند الأسري، تحديدًا من مجهولي أحد الأبوين أو كلهما بسبب هويتهم الأبوية.

ويشار إلى أن لجنة حقوق الطفل الدولية طالبت بوقف استخدام المصطلحات التمييزية ضد فاقدي السند الأسري في التشريعات الأردنية، تحديدًا مصطلحات: (الطفل غير الشرعي، أو مجهول النسب، أو اللقيط)، واعتماد مسمّى فاقد السند الأسري، إضافة إلى تحفيز المجتمع على مساندتهم.

وعلى الرّغم من التطوّر الإيجابي في التشريعات القانونية في الأردن؛ كقانون الأحوال المدنية للعام (2010)، وقانون الأحداث الجديد، وقانون أصول المحاكمات الشرعية، فإن هناك حاجة ماسة لتغيير النظرة النمطية والتمييزية التي يتم التعامل بها تجاه فاقدي السند الأسري، معتبرين أن تغيير هذه النظرة يسهم في تحقيق عدالة أكبر لهذه الفئة المستضعفة (صحيفة العرب، family@alarab.co.u السنة 39 العدد 10396).

كما تمثّل بعض خصائص المجتمع الأردني إطارًا محدّدًا لموروثات تحكمها متغيّرات عديدة، منها: الديانة، والمعتقدات، والعادات والتقاليد، والثقافة السائدة، والتي لها التأثير المباشر على تعزيز الاتجاهات السلبية نحو فاقدي السند الأسري.

مُشكلة الدّراسة:

تتلخّص مُشكلة الدّراسة في ما قد يعانيه فاقدو السند الأسري من عدم تقبّلهم لدى بعض فئات المجتمع، وبالتالي صعوبة اندماجهم كالآخرين في المجتمع، نتيجة عوامل اجتماعية أو ثقافية أو سيكولوجية لديهم، أو لدى بعض فئات المجتمع؛ مما قد يؤدي إلى عدم استقرارهم النفسي وحرمانهم من العيش تحت مظلّة الأسرة، والشعور بالأمان الأسري والترابط المجتمعي، فينظر إليهم نظرة الشك والريبة، وأن الانحراف كامن في نفوسهم، بل إن الأمر قد يتعدّى إلى درجة الإضرار بهم؛ مما يجعلهم عرضة لمآزق عديدة تعيق مسارهم وتعكس مدى ما يواجهونه من صعوبات، ومنها: عدم قبول المجاورة أو الصداقة، وعدم المصاهرة ورفض الزواج،، وعدم إعانتهم عند الحاجة، وعدم مشاركتهم في ما يحسّن دخلهم وأوضاعهم المعيشية، وتركهم يواجهون مصاعب الحياة بقدراتهم المحدودة.

ومما سبق، تنحصر مُشكلة الدّراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

ما درجة تقبّل المجتمع الأردني لدمج فاقدي السند الأسري في البيئة الاجتماعية؟

وعنه تتفرّع الأسئلة التالية:

1) ما درجة تقبّل المجتمع الأردني لدمج فاقدي السند الأسري في البيئة الاجتماعية من الجوانب الإدارية والقانونية؟
2) ما درجة تقبّل المجتمع الأردني لدمج فاقدي السند الأسري في البيئة الاجتماعية من جانب المصاهرة والزواج؟

3) ما درجة تقبّل المجتمع الأردني لدمج فاقدي السند الأسري في البيئة الاجتماعية من جانب المجاورة بالإقامة والسكن؟

4) ما درجة تقبّل المجتمع الأردني لدمج فاقدي السند الأسري في البيئة الاجتماعية من جانب الزمالة والصداقة؟

5) هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عيّنة الدّراسة عن درجة تقبّل المجتمع الأردني لدمج فاقدي السند الأسري في البيئة الاجتماعية، باختلاف خصائصهم الديمغرافية؟

أهميّة الدّراسة:

تكتسب الدّراسة أهميتها النظرية من الاعتبارات التالية:

أولًا: ندرة الدّراسات المتعلّقة بتقبّل فاقدي السند الأسري.

ثانيًا: تكتسب الدّراسة أهميّتها من أن الاندماج الاجتماعي لفاقدي السند الأسري يعبّر عن صورة من صور عدم القدرة على الوصول للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والقانونية اللازمة لجعل هذه الحقوق واقعاً.

في حين تكتسب الدّراسة أهميتها التطبيقية من الاعتبارات التالية:

أولًا: تنبع أهميّة هذه الدّراسة من الناحية العملية والتطبيقية في كونها محاولة لبيان الظروف التي تواجه فاقدي السند الأسري.

ثانيًا: تنبع أهمية هذه الدّراسة بأنها سوف تلفت النظر نحو فئة مهمّشة، والتي ليس لها مسؤولية شخصية في الوضع الذي وضعت فيه، ولا تتحمل نتيجة ما حدث، بل هي ضحية من ضحايا المشاكل الاجتماعية.

ثالثًا: قد يكون هذا البحث قاعدة للبيانات والمعلومات التي لا غنى عنها في البحث العلمي كمنطلق لدراسات جديدة في هذا المجال.

أهداف الدّراسة:

1) الاطّلاع على درجة تقبّل المجتمع الأردني لدمج فاقدي السند الأسري في البيئة الاجتماعية من الجوانب الإدارية والقانونية.

2) البحث في مدى درجة تقبّل المجتمع الأردني لدمج فاقدي السند الأسري في البيئة الاجتماعية من جانب المصاهرة والزواج.

3) معرفة درجة تقبّل المجتمع الأردني لدمج فاقدي السند الأسري في البيئة الاجتماعية من جانب المجاورة بالإقامة والسكن.

4) التعرّف على درجة تقبّل المجتمع الأردني لدمج فاقدي السند الأسري في البيئة الاجتماعية من جانب الزمالة والصداقة.

5) تحليل مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عيّنة الدّراسة عن درجة تقبّل المجتمع الأردني لدمج فاقدي السند الأسري في البيئة الاجتماعية، باختلاف خصائصهم الديمغرافية.

تعريفات الدّراسة:

الدمج الاجتماعي: أصلها من الفعل دمج يدمج دمجًا بمعنى دخل في الشيء واستحكم فيه، فيقال مثلًا اندمج الشيء وأدمج سلطان (ابن منظور، 2015).

ويعرف الدمج بأنه إدخال عناصر جديدة في بناء معين، بحيث يكون هذا البناء غريبًا عن الفرد، وتتحكّم بعض المؤسسات في عملية إدماج الأفراد؛ مثل: الأسرة، أو الحكومة، أو المؤسسات المهنية، أو الجمعيات والمراكز الخاصة من المؤسسات الأهليّة (أبو الفرج والبار، 2011).

ويقصد بالدمج اصطلاحًا: قبول الفرد في المجتمع كعضو فعّال تعطى له الحقوق الكاملة كأي عضو آخر في المجتمع، كما أن عليه القيام بالواجبات المطلوبة منه واحتواءه وتفاعله ضمن مؤسسات المجتمع المختلفة ويسهم هذا التفاعل في الشعور بالانتماء للمجتمع ومبادئه (كريم، 2002).

ويعرّف عالم الاجتماع (سبنسر) الدمج الاجتماعي بأنه عند اعتبار الثقافة أو المجتمع بصفته كيانًا، يجب أن تحلّ مشكله اندماج الأجزاء داخل الكل، ويصبح الاندماج مضمونا بالتقسيم المنظم للعمل الذي يسمح بعناصر مختلفة بالمساهمة في التطوير المنسجم للمجتمع (جيماوي، 2005).

كما يعرّفه (بارسونز) بأنه يشكل واحدًا من وظائف النظام الاجتماعي؛ حيث يعمل على تأمين ترابط بين مختلف أجزاء النظام لتأمين العمل الجيد للكل (قومار، 2012).

مؤشّرات وجود الدمج الاجتماعي:

يعدّ المؤشّر أساس إجراء بناء المفاهيم أو المتغيّرات، وهو تلك العلاقة التي تجعل الباحث يستطيع ملاحظة الظاهرة التي يأخذها بالدّراسة، ومن مؤشرات الاندماج الاجتماعي:

المشاركة: يوصف الاندماج الاجتماعي بأنه المشاركة الكاملة غير المنقوصة والمستمرة في الاهتمام بالشأن العام والممارسة السياسية، كما يقصد بالمشاركة العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الحرّ الواعي في صياغة نمط الحياة العامة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (

بوزيان، 2018).

- الثقة: تعدّ الثقة من أهم مؤشرات الاندماج الاجتماعي، فإحدى خصائص المجتمع الحديث أن المجتمع يديره نظام أخلاقي تصبح فيه مصالح الفرد قادرة على التكامل في المجتمع على أساس الالتزام الشخصي بالمعايير والقواعد الجمعية (خليفة، سالمي، 2014).

-التطوّع: يقصد بالتطوّع هو تخصيص بعض الجهد والوقت دون توقّع عائد مادي نحو أنشطة منتظمة أو غير منتظمة تحقّق مصالح الجماعة كله (عبد القادر، 2012).

التحديات التي تواجه فاقدي السند الأسري:

1- صعوبة الحصول على فرص العمل.

2- قلّة المصادر المالية.

3- نظرة المجتمع لهذه الفئة لم تتغير منذ عشرات السنين، ولن تتغير لسنوات طويلة.

4- فقدان الهوية الشخصية الاعتبارية.

5- الحصول على الحقوق القانونية.

6- التمييز والاستبعاد بسبب الوصم الاجتماعي.

7- ضعف العلاقات الاجتماعية والعائلية؛

8 - تحديات الأرقام الوطنية لهذه الفئات؛ حيث تتميز بوجود أرقام وطنية خاصة تنتهي بالرقم (81).

9-عدم وجود مكان يتجهون إليه بعد دخولهم سنّ (18) عامًا (يعلى، 2012).

الإطار النظري: نظرية الاندماج الاجتماعي:

تتناول هذه النظرية الجانب المتعلق بالأقليات الأصلية؛ أي تلك التي تعيش أصلًا وتشارك مجتمعات أو جماعات أوسع. ولتحقيق الاندماج في الحياة الاجتماعية للأفراد إنشاء كل مجتمع مؤسسات اجتماعية خاصة به؛ كالأسرة والمدرسة، بالإضافة إلى المؤسسات غير الرسمية، وذلك بدمجهم في الحياة الاجتماعية، فتكون بينهم علاقات تفاعلية.

إن الميزة المشتركة لأشكال الاندماج أنها ميدان واحد وهو المجتمع باختلاف عناصره ومكوّناته ومضمونه، فهو سوسيولوجي واجتماعي، إلا أنه مختلف الجوانب، وواسع الآفاق، ومتجانس بالوظائف. والاندماج السوسيو حضري يعني تكيّف الفرد مع الجماعة وتوطيد علاقته مع الأفراد الآخرين، والتكيّف مع التنظيم الاجتماعي داخل المجتمع الحضري، بالإضافة إلى ربط الفرد ذاته بالآخرين، وربطه بمجالهم من مكاني الاندماج السوسي الثقافي، وهنا تلعب التنشئة الاجتماعية من خلال عمليه التربية دورًا أساسيًّا ومحوريًّا؛ باعتبارها عملية انتقال الثقافة من جيل إلى آخر، وأسلوب التشكيل الفرد اجتماعيًّا من خلال مؤسسات لديها وزن اجتماعي وتربوي في سيرورة حياته اليومية؛ كالأسرة، والمدرسة، والشارع، ووسائل الإعلام (العربي، 2013).

نظرية الهوية الاجتماعية:

تتضمّن هذه النظرية ثلاث أفكار مركزية، هي: التصنيف، والتعريف، والمقارنة، وتشخّص هذه النظرية مركبين في المفهوم الذاتي للفرد: الهوية الفردية التي تشمل الخواص، وصفات شخصية عينية؛ مثل: الشعور بالاكتفاء، والصفات النفسية، والقيم الشخصية، والهوية الاجتماعية، وهي نتاج معرفة الفرد ومشاعره إزاء عضويته في الجماعة التي ينتمي إليها، وهذا الانتماء لا يشترط أن تكون هناك علاقة شخصية مباشرة، أو التفاعل وجهًا لوجه بين جميع أفراد الجماعة، بل إن العامل الأساس لهذا الشعور النفسي لدى كل فرد بالانتماء والمصير المشترك الذي يربط أعضاء الجماعة بعضهم ببعض فالتعلق رابطة انفعالية قوية يشكلها الشخص مع الآخرين وتصبح فيما بعد أساسا لعلاقات التعاون المستقبلية (Bowlby 1991).

فتبيّن من خلال هذه النظرية أن هناك علاقة متبادلة بين تفضيلنا لجماعتنا الداخلية، وتقديرنا الذاتي النابع من عضويتنا في هذه الجماعة، أو من هويتنا الجماعية. وعليه، فإن الإنسان بحاجة للحفاظ على هوية جماعية إيجابية، وما ينبثق عنها من تقدير ذاتي جماعي بنفس الدرجة التي هو بحاجة للحفاظ على تقدير شخصي ذاتي إيجابي؛ أي أنه بحاجة إلى حاجات نفسية داخلية للشعور الإيجابي للذات؛ ليتم الوصول إلى التقدير الذاتي الجماعي الإيجابي، من خلال عملية المقارنة الاجتماعية بين الجماعات التي ينتمي إليها الفرد، والجماعات الخارجية ذات العلاقة. وعليه، فإن الأفراد الذين يتمتعون بتقدير ذات جماعي إيجابي يميلون أكثر من غيرهم إلى المشاركة في النشاطات السياسية الاجتماعية؛ بهدف تعزيز مكان جماعتهم ونيل حقوقهم الجماعية، وهذه العلاقة الجدلية بين التقدير الذاتي الجماعي، والنشاط هي لخدمة مصالح المجموعة، حيث تشكّل حجر الزاوية للنهوض والاستمرارية (يعلى، 2012).

نظرية الانسحاب الاجتماعي:

افترضت نظرية الانسحاب الاجتماعي أن الانفصال أمر طبيعي يحدث في العلاقات الاجتماعية ، ويحدث الانفصال بين الفرد والاخرين لأسباب كثيرة تختلف من حالة لأخرى (Mabry 2005). حيث يشير الانسحاب إلى الابتعاد المادي أو النفسي عن الأشياء والمواقف والناس والمثيرات التي لا يمكن الاستجابة لها، وتعدّدت المفاهيم المرتبطة بالانسحاب، فمنها العزلة الاجتماعية ، والانطواء على الذات، والانسحاب الناتج عن القلق، والابتعاد عن مجرى الحياة الاجتماعية العادية، يرافقه عدم التعاون وعدم الشعور بالمسؤولية، وفيما يتعلّق بفاقدي السند الأسري فهم يظهرون درجات متدنية من التفاعلات السلوكية والاجتماعية.

كما يتضمّن الانسحاب الاجتماعي الميل إلى تجنّب التفاعل الاجتماعي، والإخفاق في المشاركة في المواقف الاجتماعية، والافتقار إلى أساليب التواصل الاجتماعي، وقد يحدث الانسحاب عندما يواجه فاقد السند الأسري مشكلة تختص بماضيه، أو عندما يطلع الآخرون على وضعه الأصلي، وقد ينتج عنه كثير من الألم النفسي؛ مما يدفعه إلى البحث عن معلومات أكثر عنه ومن مصادر أخرى؛ مما يشعره بالوحدة والعزلة وتجنّب الآخرين (بطرس، 2014).

كما أن هنالك نظريات اجتماعية تطرقت إلى موضوع الاندماج الاجتماعي ولكن بدرجة أقل من الموجودة ومنها نظرية التبادل الاجتماعي التي ترى أن الحياة الاجتماعية سلسلة طويلة من المواقف التبادلية تزيد أو تنقص من قوة الأفراد وسمعتهم وهيبتهم (Befu,1997). ونظرية الدور التي تفترض أن الفرد يشغل وظيفة في البيئة الاجتماعية الذي يحدد له أدواره التي تعكس توقعاته وسلوكياته أثناء دورة حياته وتتوقف توقعات الفرد وسلوكياته على قيم مجتمعه (Michener, 1999).

الدّراسات السّابقة:

دراسة المطيري (2021) بعنوان "العوامل المعيقة لاندماج مجهولي النسب في الكويت"، حيث أظهرت نتائج الدّراسة أن هناك عددًا من المعيقات التي تواجههم؛ حيث يعانون من الاستبعاد والتهميش وعدم الثقة بالنفس، وحقّقت العوامل الشخصية الترتيب الأول، تلها العوامل الثقافية، وفي المركز الأخير العوامل الاجتماعية.

دراسة (النبوي 2018) بعنوان "المشكلات النفسية والاجتماعية لدى الأطفال مجهولي نسب في الأسر البديلة"، حيث أظهرت نتائج الدّراسة وجود فروق بين الأطفال مجهولي النسب داخل المراكز الإيوائية، والأطفال مجهولي النسب الذين تم تسليمهم إلى الأسر البديلة، من حيث المشاكل النفسية والاجتماعية؛ (العدوان، والكذب، والتمرّد، والعناد).

دراسة (سكلار وبيث 2017) بعنوان "هل عدم الشرعية لدى الأطفال تعدّ فرقًا عن غيرهم؟"، وهي دراسة عن فرص الاندماج الاجتماعي في حياه الأطفال غير الشرعيين في ولاية كاليفورنيا، وقد توصّلت الدّراسة إلى نتائج، منها: هناك بعض المشكلات التي يعاني منها الأطفال غير الشرعيين في المجتمع، ومنها الانطواء وعدم التعامل مع الأفراد والأصدقاء، ولديهم رغبة في الاستقلال المبكّر والعيش منفردين.

دراسة (جيسيكا وبانكسي 2016) بعنوان "التصوّرات المجتمعية نحو الأطفال مجهولي النسب في جنوب غرب نيجيريا وحقوقهم كمواطنين فعالين في المجتمع"، حيث أظهرت النتائج أن ثقافة المجتمع في جنوب غرب نيجيريا لا تساعد على الاندماج الاجتماعي للأطفال مجهولي النسب؛ بسبب عدم منحهم الحقوق والامتيازات، وأن معظمهم يعانون من التميز في المعاملة.

دراسة (النمري 2016) بعنوان "تمكين خريجي دور الرعاية في الأردن"، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أبرز مشاكلهم تكمن في عدم الحصول على التعليم بشكل متساوٍ مع الآخرين، ويشعرون بعدم تقبّل المجتمع لهم، وعدم ثقتهم بأنفسهم وقدرتهم على مواجهه الناس والاندماج في المجتمع، بالإضافة إلى عدم الاستقرار العاطفي، والشعور بالاكتئاب، وعدم معرفة مستقبلهم.

دراسة العويني (2015) بعنوان "أزمة الهوية وعلاقتها بمستوى الطموح لدى المراهقات مجهولات الهوية بمدينة الرياض"، وبيّنت النتائج تأثر الطموح والدافعية بشكل سلبي بأزمة الهوية التي تعاني منها مجهولات النسب، كما أظهرت الدّراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية لإنجاز وتعلّق الهوية لصالح المراهقات في الأسر البديلة.

دراسة كمال (2013) بعنوان "الأطفال مجهولو النسب بين الاستبعاد والاندماج الاجتماعي"، وتوصلت إلى نتائج، منها أن الأطفال مجهولي النسب يعانون كثيرًا من التداعيات السلبية، ومن أهمها الاستبعاد الاجتماعي، كما أن لديهم فرصًا قليلة للتفاعل الاجتماعي مع الآخرين، وتتشكّل لديهم هوية مغلقة، ويواجهون مشكلات اجتماعية وشخصية خاصة في التفاعل مع المجتمع الخارجي.

دراسة (أبو الفرج والبار، 2012) بعنوان "مشكلات الاندماج والهوية الاجتماعية لدى الأيتام ذوي الظروف الخاصة في مدينة الرياض"، وتوصّلت الدّراسة إلى نتائج، منها أن هناك عددًا كبيرًا من المشكلات المتعلقة بشخصية اليتيم في المجتمع، وفي ما يتعلق بالخوف والقلق من ظروفهم وأوضاعهم الاجتماعية، وأن غالبية الأيتام من عيّنة الدّراسة معرّضون للمشكلات النفسية والاجتماعية، كما بيّنت الدّراسة أن تقديرهم لقيم، وتقاليد، وعادات المجتمع، وشعورهم بالانتماء كانت بدرجة قليلة.

المنهجيّة والتصميم:

يتناول الجزء الحالي عرضًا للإجراءات المنهجيّة للدّراسة، حيث يتضمّن نوع الدّراسة ومنهجها، ومجتمع الدّراسة وعيّنتها خصائصها، وكذلك عرضًا لأداة الدّراسة المستخدمة لجمع البيانات، والأساليب الإحصائية الخاصة؛ للتأكد من الصدق والثبات لأدوات الدّراسة. وأخيرًا، عرضًا للأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات وتفسيرها، وعلى النحو التالي.

منهجيّة الدّراسة:

اعتمدت الدّراسة على المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب المسح الاجتماعي لتحقيق أهدافها، حيث تم استخدام هذا المنهج لتحليل اتجاهات طلبة الدّراسات العليا لتقبّل أفراد المجتمع الأردني للدمج الاجتماعي لفاقدي السند الأسري في المواقف الحياتية المختلفة في المجتمع الأردني، بالاعتماد على البيانات التي تم استخلاصها من أفراد عيّنة الدّراسة وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية.

مجتمع الدّراسة وعيّنتها:

يتكوّن مجتمع الدّراسة من طلبة الدّراسات العليا في مرحلتي الماجستير والدكتوراه في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة، بصفتها فئة مستهدفة لهذه الدّراسة، وذلك باعتبارهم فئة مثقفة في المجتمع، ولديهم درجة كافية من المعرفة بالمشكلات التي تواجه أفراد المجتمع.

لاختيار الطلبة؛ تم اتّباع أسلوب المسح الشامل لأفراد المجتمع، وذلك بتطبيق أداة الدّراسة بطريقة إلكترونية، من خلال وسائل الاتصال الاجتماعي المختلفة، والمواقع الإلكترونية الخاصة بعدد من الجامعات. وبعد الانتهاء من عملية التطبيق، تم استلام ردود (472) مشاركًا من مختلف الجامعات الحكومية والخاصة في المجتمع الأردني، ويعدّ هذا العدد عيّنة كافية لتحقيق أهداف الدّراسة، وللمجتمعات الإحصائية المتجانسة نسبيًا وفقًا لجدول المعاينة الإحصائية (كيرجسي ومورجان).

الجدول (1) التوزيع النسبي لأفراد عيّنة الدّراسة وفق خصائصهم النوعية.

المتغيّر	الفئات	العدد	النسبة (%)
النوع الاجتماعي	ذكر	223	47.25
	أنثى	249	52.75
	المجموع	472	100
نوع الجامعة	حكومية	316	66.95
	خاصة	156	33.05
	المجموع	472	100
العُمر	أقل من 25	106	22.46
	25-أقل من 30	184	38.98
	35- أقل من 40	112	23.73
	40 فأكثر	70	14.83
	المجموع	472	100
البرنامج الدراسي	ماجستير	375	79.45
	دكتوراه	97	20.55
	المجموع	472	100
مكان الإقامة	مدينة	256	54.24
	قرية	112	23.73
	بادية	56	11.86
	مخيم	48	10.17
	المجموع	472	100

وفقا للجدول أعلاه والمتعلق بالتوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفق خصائصهم النوعية فقد تبين ما يلي:

- نسبة الذكور إلى الإناث في عينة الدراسة كانت متقاربة جدا وهذا يمثل إيجابية من حيث التوازن في توزيع العينة.
- كانت نسبة الجامعات الحكومية تعادل ثلثي العينة مقارنة مع نسبة الجامعات الخاصة وهو توزيع متقارب مقارنة مع عدد الجامعات الحكومية والخاصة.
- فيما يتعلق بأعمار عينة الدراسة فقد كانت متطابقة مع أعمار غالبية طلبة الدراسات العليا حيث إن غالبيتهم تنحصر بالفئات العمرية 25—40 عاما .
- كانت النسبة الأعلى من عينة الدراسة من طلبة الماجستير مقارنة مع طلبة الدكتوراة وهو وضع طبيعي حيث إن غالبية طلبة الدراسات العليا هم من طلبة الماجستير.
- غالبية عينة الدراسة من سكان المدن وهو الوضع الطبيعي مقارنة مع تواجد الجامعات بشكل عام وعدد سكان المدن .

أداة الدّراسة:

لتحقيق أهداف الدّراسة؛ تم اعتماد أداة الاستبانة لجمع بيانات الدّراسة، والذي تم تطويرها من خلال عدد من الدّراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدّراسة، وقد تضمّنت أداة الدّراسة بصورتها الأولية الأجزاء الرئيسة التالية:

الجزء الأول: البيانات الأولية وتشمل: النوع الاجتماعي، نوع الجامعة، العمر، البرنامج الدراسي، مكان الإقامة.

الجزء الثاني: وتضمّن هذا الجزء على (36) فقرة لقياس درجة تقبّل أفراد المجتمع الأردني للدمج الاجتماعي لفاقدي السند الأسري.

فقرات أداة الدّراسة:

تم إجراء التحليل العاملي للتحقّق من الصدق البنائي لفقرات الأداة، واستخدام عدد من المؤشرات الهادفة لاختبار مطابقة النموذج الذي تم وضعه لفقرات أداة الدّراسة، وقد قام الباحث بتصميم نموذج مفترض لقياس درجة تقبّل أفراد المجتمع الأردني للدمج الاجتماعي لفاقدي السند الأسري، حيث يتم قبول العامل الذي جذره الكامن (Eigen) أكبر من (1) وفقًا لمحك كايزر (Kaiser)، وقبول الفقرات التي درجة تشبّعها أكثر من (0.30)، ويشير إلى أن الفقرة لها علاقة تساعد في وصف العامل بشكل جيد. أما إذا كانت درجة التشبع أقل من (30)، فإن الفقرة لا ترتبط بشكل جيد بالعامل ويمكن إهمالها وحذفها.

ولإجراء التحليل العاملي لفقرات أداة الدّراسة، تم إجراء الاختبارات الإحصائية الهادفة للتحقق من مدى توفر الشروط الواجب توفرها لإجراء التحليل العاملي، حيث تم اختبار اعتدالية البيانات وخضوعها للتوزيع الطبيعي، من خلال حساب معاملات الالتواء والتفرطح، واختبار كولموغوروف-سميرنوف (Kolmogorov –Smirnov)، حيث أظهرت النتائج أن قيم معاملات الالتواء لفقرات الأداة قد تراوحت بين (-0.75) إلى (-0.22)، وتراوحت قيم معاملات التفرطح للفقرات بين (-0.35) إلى (1.41)، وأن قيم مستوى الدلالة الإحصائية لفقرات الأداة كانت أكبر من (0.05)؛ مما يشير إلى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وتشير النتائج إلى مناسبة البيانات للتحليل العاملي، وتم التأكد من الاعتمادية للعوامل التي نحصل عليها من التحليل العاملي وتوفر الحدّ الأدنى من العلاقات، بالإضافة إلى الحكم على كفاية حجم العيّنة باستخدام اختبار KMO (Kaiser-Meyer- Olkin Measure of Sampling Adequacy)، واختبار بارتلت (Bartlett's Test of Sphericity)، وقد تبيّن من النتائج أن قيمة (KMO) قد بلغت (0.926) وهي قيمة أكبر من (0.50) ووفق المستوى المرتفع حسب معيار (كايزر)؛ مما يدل على زيادة الاعتمادية للعوامل التي نحصل عليها من التحليل العاملي، وتعزّز هذه النتيجة الثقة في أن حجم العيّنة كافية لإجراء التحليل العاملي، واتضح كذلك أن قيمة اختبار بارتليت (Bartlett's) معنوي ودال إحصائيًا؛ مما يشير إلى أن مصفوفة الارتباطات يتوفر فيها الحدّ الأدنى من العلاقات، والذي يشير إلى إمكانية استخدام التحليل العاملي.

وقد قام الباحث باختبار الجودة والكفاية لفقرات الأداة، وذلك من خلال اختبار قيم مصفوفة الارتباط المتضاد (Anti-image Matrices)، وحساب معاملات قيم الشيوع، وقد تبيّن من النتائج أن قيم معاملات الارتباط المتضاد للفقرات تقترب من (1)؛ مما يشير إلى جودة الفقرات، كما تمثل معاملات الشيوع التي تزيد عن (0.50) تشبّعًا جيدًا لإسهام الفقرة في العامل المستخلص من المصفوفة العاملية.

وقد كشفت النتائج أن (3) فقرات كانت نسبة شيوعها أقل من (0.50)، وقد تم حذف هذه الفقرات، أما باقي الفقرات فقد تراوحت قيم شيوعها بين (0.522-0.769)؛ مما يشير إلى أن التشبّعات بين الفقرات ذات دلالة إحصائية جيدة، كما تراوحت قيم معاملات الارتباط المضاد Anti-image (Matrices) لهذه الفقرات بين (0.658-0.906)؛ مما يشير أيضًا إلى وجود جودة عالية داخلية للفقرة، وفي المجمل تشير النتائج السّابقة إلى مناسبة البيانات للتحليل العاملي.

ووفقًا للنتائج السّابقة، فقد تم إجراء التحليل العاملي، والذي أسفر عن وجود (4) عوامل رئيسة لقياس درجة تقبّل أفراد المجتمع الأردني للدمج

الاجتماعي لفاقدي السند الأسري، والتي كان قيم الجذر الكامن لها ذات دلالة إحصائية (أكبر من 1 صحيح)، وقد بلغت نسبة التباين التراكمية لهذه العوامل (65.64 %)، والتي تم تحديدها بما يلي:

أولًا: تقبّل فاقد السند الأسري في المجال الإداري والقانوني، حيث بلغت قيمة الجذر الكامن لهذا العامل (16.07)، ونسبة التباين التي فسّرها (34.92%)، وبلغ عدد فقرات هذا العامل (8) فقرات.

ثانيًا: تقبّل فاقد السند الأسري في مجال المصاهرة والزواج، حيث بلغت قيمة الجذر الكامن لهذا العامل (10.44)، ونسبة التباين التي فسّرها (13.84%)، وبلغ عدد فقرات هذا العامل (8) فقرات.

ثالثًا: تقبّل فاقد السند الأسري في مجال المجاورة في السكن، وبلغت قيمة الجذر الكامن لهذا العامل (7.08)، ونسبة التباين التي فسرها (9.63%)، وبلغ عدد فقرات هذا العامل (9) فقرات.

رابعًا: تقبّل فاقد السند الأسري في مجال الصداقة والزمالة في العمل، حيث بلغت قيمة الجذر الكامن لهذا العامل (5.44)، ونسبة التباين التي فسرها (7.25%)، وبلغ عدد فقرات هذا العامل (8) فقرات.

العيّنة الاستطلاعية:

تم تطبيق أداة الدّراسة على عيّنة استطلاعية عشوائية من أفراد مجتمع الدّراسة مكوّنة من (25) طالبًا وطالبة تم اختيارهم عشوائيًّا، والذين تم تطبيق أداة الدّراسة علىهم بشكلها النهائي بالطريقة التقليدية وبإشراف الباحث؛ بهدف التحقّق من صدق أداة الدّراسة وثباتها.

صدق أداة الدّراسة وثباتها: أولًا: صدق أداة الدّراسة.

تم التحقّق من صدق المحتوى "الظاهري" خلال مراحل تطوير الأداة ووضعها بصورتها النهائية، حيث تم عرض أداة الدّراسة على سبعة من المُحكّمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية من تخصص علم الاجتماع وعلم النفس والقياس والتقويم . وذلك لإبداء آرائهم حول قدرة الفقرات على القياس، وكذلك مناسبة الصياغة اللغوية للفقرات، والتأكّد من مناسبة التدريج على الإجابة عن الفقرات.

وعلى ضوء اتفاق آراء المُحكّمين؛ تم إجراء تعديل على صياغة عدد من الفقرات، والتي تمت بموافقة (80%) من المُحكّمين على تعديلها، وبذلك تضمّنت أداة الدّراسة بصورتها النهائية (33) فقرة.

صدق الاتساق الداخلي لأداة الدّراسة:

تمت عملية التحقّق من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدّراسة، وذلك بحساب معامل الارتباط التوافقي (Person Correlation) بين درجة الفقرة الواحدة، والدرجة الكلية للعامل الذي تنتمي إليه، بالاعتماد على بيانات العيّنة الاستطلاعية، والجدول (2) يوضّح النتائج.

جدول (2): معاملات الارتباط بين الفقرات، والدرجة الكلية لمجالات أداة الدّراسة

المجال الإداري والقانوني		مجال المصاهرة والزواج		مجال المجاورة في السكن		مجال الصداقة والزمالة في العمل	
رقم	Person Correlation	رقم	Person Correlation	رقم	Person Correlation	رقم	Person Correlation
1	**0.735	9	**0.574	17	**0.845	26	**0.620
2	**0.637	10	**0.607	18	**0.625	26	**0.581
3	**0.689	11	**0.531	19	**0.664	28	**0.607
4	**0.584	12	**0.638	20	**0.508	29	**0.672
5	**0.644	13	**0.697	21	**0.749	30	**0.723
6	**0.706	14	**0.552	22	**0.569	31	**0.549
7	**0.772	15	**0.622	23	**0.608	32	**0.625
8	**0.614	16	**0.684	24	**0.711	33	**0.639
				25			

**Significant at the (0.01) level

يظهر من الجدول (2) أن فقرات محاور أداة الدّراسة في جميع فقراتها جاءت معاملات الارتباط لها مع الدرجة الكلية للمحور ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)، ووفقًا لذلك لم يتم حذف أي فقرة من فقرات محاور أداة الدّراسة.

ثانيًا: ثبات أداة الدّراسة.

جرت عملية التحقّق من ثبات أداة الدّراسة باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للتحقّق من الثبات الداخلي لفقرات أداة الدّراسة، وجاءت قيم معاملات الثبات للعوامل كما هو موضّح في الجدول (3).

الجدول (3): قيم معاملات الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لفقرات محاور أداة الدّراسة

المجال	عدد الفقرات	معامل ثبات كرونباخ ألفا
الإداري والقانوني	8	0.869
المصاهرة والزواج	8	0.887
المجاورة في السكن	9	0.891
الصداقة والزمالة في العمل	8	0.904

يتّضح من قيم معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) في الجداول (3) تمتّع مجالات أداة الدّراسة بدرجة مرتفعة من الثبات، ؛ حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلي (0.962)، وبلغت قيمة الاختبار لمجال التقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في المجال الإداري والقانوني (0.869)، ولمجال المصاهرة والزواج (0.887)، ولمجال المجاورة في السكن (0.891)، ولمجال الصداقة والزمالة في العمل (0.904).

وبناءً على اختبارات الصدق والثبات لأداة الدّراسة؛ فقد تم اعتماد الفقرات الدالة على مجالات التقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري، والمكوّنة من (33) فقرة، موزّعة على (4) مجالات رئيسة.

تصحيح الأداة وأساليب المعالجة الإحصائية:

تم اعتماد تدريج ليكرت (Likert) الخماسي لقياس مستوى الإجابة عن فقرات أداة الدّراسة، وذلك وفق التدريج الآتي: "موافق بشدّة"، وتمثل درجة واحدة، و"موافق"، وتمثل درجتين، و"محايد"، وتمثل (3) درجات، و"غير موافق" وتمثل (4) درجات. وأخيرًا، "غير موافق بشدّة"، وتمثل (5) درجات.

وتم تقسيم درجات الاستجابة إلى ثلاثة مستويات رئيسة، هي: (مرتفع، ومتوسط، ومنخفض) بالاعتماد على معيار التصحيح وفقًا للمعادلة الآتية:

طول الفئة = (القيمة الأعلى للمقياس – القيمة الأدنى للمقياس) / عدد الخيارات

= (5-1) / 3= 1.33

إضافة طول الفئة لبداية تدريج المقياس، وعليه يصبح مستوى القياس بالشكل التالي:

أ. مستوى منخفض: أقل من أو يساوي (2.33).

ب. مستوى متوسط: أكبر من أو يساوي (2.34)، إلى أقل من أو يساوي (3.67).

جـ. مستوى مرتفع: أكبر من أو تساوي (3.68)، إلى (5).

وعالجت الدّراسة البيانات المستخلصة من عملية تطبيق أداة الدّراسة بعد الانتهاء من عملية التطبيق على عيّنة الدّراسة المستهدفة، وذلك بإدخالها إلى الحاسب الآلي وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS V. 24) ، حيث تم عمل ترميز لمتغيّرات الدّراسة وفقراتها. وللإجابة عن أسئلة الدّراسة وتحقيق الأهداف؛ استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

الإجابة عن أسئلة الدّراسة ومناقشة النتائج:

النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس للدّراسة: ما درجة التقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في المجتمع الأردني من وجهة نظر عيّنة الدّراسة؟

للإجابة عن السؤال الرئيس للدّراسة، وللتعرّف على درجة التقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في المجتمع الأردني؛ تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لاستجابات أفراد عيّنة الدّراسة عن فقرات أداة الدّراسة، والجدول (4) يوضّح هذه النتائج.

الجدول (4):

رقم المجال	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية والمستوى والترتيب لاستجابات عيّنة الدّراسة عن درجة التقبّل الاجتماعي لفاقدي السند الأسري في المجتمع الأردني المستوى
1	الإداري والقانوني	3.615	0.73	1	متوسط
2	المصاهرة والزواج	2.526	0.82	4	متوسط
3	المجاورة في السكن	2.828	0.77	3	متوسط
4	الصداقة والزمالة في العمل	3.396	0.69	2	متوسط
-	المجالات ككل	3.091	0.53	-	متوسط

يتّضح من النتائج في الجدول (4) أن المستوى العام لدرجة التقبّل الاجتماعي لفاقدي السند الأسري في المجتمع الأردني من وجهة نظر عيّنة الدّراسة قد جاء متوسطًا، بمتوسط حسابي عام (3.091)، بانحراف معياري (0.53)، أما على مستوى الاستجابة عن المجالات الفرعية لأداة الدّراسة، فيظهر أن المجال الإداري والقانوني قد حقّق الترتيب الأول من حيث الأهمية، بمتوسط حسابي (3.615)، وبانحراف معياري (0.73)، وبمستوى متوسط، وجاء في الترتيب الثاني مجال الصداقة والزمالة وبلغ الوسط الحسابي لإجابات عيّنة الدّراسة (3.396)، بانحراف معياري (0.69)، وبمستوى متوسط. وفي الترتيب الثالث جاء مجال المجاورة في مكان السكن وبلغ الوسط الحسابي لإجابات عيّنة الدّراسة (2.828)، بانحراف معياري (0.77)، وبمستوى متوسط، وفي الترتيب الأخير جاء مجال المصاهرة والزواج، وبلغ الوسط الحسابي لإجابات عيّنة الدّراسة (2.526)، بانحراف معياري (0.82)، وبمستوى متوسط.

ولمناقشة هذا السؤال؛ يمكن تفسير المستوى المتوسط العام لدرجة التقبّل الاجتماعي لفاقدي السند الأسري في المجتمع الأردني بسبب تشابه وجهات نظر عيّنة الدّراسة؛ حيث يشتركون في الدين والعادات والتقاليد المجتمعية، وإن اختلفت توجّهاتهم ببعض الجوانب الخاصة؛ بسبب اختلاف البيئات الاجتماعية التي يتنمون إليها، وهو ما أكّدته نظرية الدمج الاجتماعي في تفسيرها لتقبّل الآخرين، كما أكّدته (جيسكا 2016) في دراستها، من حيث إن ثقافة المجتمع قد لا تساعد على الاندماج بشكل كامل.

أما على مستوى النتائج المتعلّقة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لاستجابة أفراد عيّنة الدّراسة عن فقرات مجالات متغيّر التقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في المجتمع الأردني؛ فتم توضيحها بالشكل التالي.

أولًا: المجال الإداري والقانوني.

الجدول (5):: المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية والمستوى والترتيب لاستجابات عيّنة الدّراسة عن التقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في المجتمع في المجال الإداري والقانوني.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
8	أؤيّد السماح وتسهيل عمليات الهجرة لفاقدي السند وأسرهم.	4.149	1.11	1	مرتفع
1	أؤيّد منح الحق لفاقدي السند الأسري بالتصويت في الانتخابات العامة.	3.861	1.15	2	مرتفع
6	أؤيّد منح الحقّ بالحصول على قروض بنكية لفاقدي السند في المجتمع الأردني.	3.837	1.14	3	مرتفع
7	أرى أنه يجب إلغاء أشكال التعامل السري مع فاقدي السند الأسري لدى مراجعتهم الجهات الرسمية.	3.715	1.17	4	مرتفع

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
4	من الواجب عدم وضع القيود على التعيين في الوظائف الحكومية والخاصة واعتبارهم حالة خاصة.	3.513	0.96	5	متوسط
5	أرى ضرورة إلغاء تمييز فاقدي السند بأرقام وطنية تشير إلى وضعهم الأسري.	3.506	1.08	6	متوسط
2	أؤيّد منح الحق لفاقدي السند الأسري بالترشح للانتخابات كأي مواطن آخر في المجتمع.	3.272	1.16	7	متوسط
3	من الواجب إلغاء الرموز أو الإشارات القانونية التي تدل على هوية فاقدي السند الأسري.	3.070	1.13	8	متوسط
-	المستوى العام	3.615	0.73	-	متوسط

يتّضح من النتائج في الجدول (5) أن المستوى العام لدرجة التقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في المجال الإداري والقانوني، من وجهة نظر عيّنة الدّراسة، قد جاء متوسطًا، بمتوسط حسابي عام (3.615)، وتعكس هذه النتيجة مستوى متوسطًا للتقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في المجال الإداري والقانوني في المجتمع الأردني، أما على مستوى الفقرات فقد حقّقت (4) فقرات مستوى إجابة "مرتفعة" تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لها بين (4.149- 3.715)، أما باقي الفقرات فقد حقّقت مستوى متوسطًا، وتراوحت قيم المتوسطات الحسابية لها بين (3.715- 3.070)، ويتضح من النتائج كذلك أن هناك اتساقًا عامًا في مستوى إجابات عيّنة الدّراسة عن الفقرات؛ حيث انحصرت قيم الانحرافات المعيارية لمستوى الإجابة عن الفقرات بين(1.17 – 0.96)؛ مما يشير إلى عدم وجود تباين في مستوى إجابات العيّنة الدراسية عن الفقرات.

ويمكن تفسير المستوى العام لدرجة التقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في المجال الإداري والقانوني، والتي جاءت مرتفعة على أربع فقرات، ومتوسطة إلى أدنى المرتفعة على أربع فقرات أخرى، وليس هناك نظرة معارضة لكون أحد فاقدي السند الأسري قد يشارك في الانتخابات، أو يترشح للانتخابات، أو يستلم منصب مسؤول عن الآخرين، وهذا يعود أولًا إلى المستوى التعليمي لعيّنة الدّراسة ولقناعاتهم الفكرية بضرورة السماح لهم بالمشاركة مع المجتمع في أية مجالات إدارية أو قانونية، بما أن لديهم الكفاءة والقدرة على العمل والإنجاز.

وقد فسّرت هذه النتيجة من خلال نظرية الاندماج الاجتماعي، والتي ترى أنه في بعض الجوانب غير المؤثرة بشخصية الفرد قد يسهل الاندماج الاجتماعي. في حين لم تتفق هذه النتيجة مع أغلب الدّراسات السابق، من حيث تأكيدها بوجود عدم اندماج يعانيه أغلب فاقدي السند الأسري.

ثانيًا: مجال المصاهرة والزواج.

الجدول (6):: المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية والمستوى والترتيب لاستجابات عيّنة الدّراسة عن التقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في المجتمع في مجال المصاهرة والزواج.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
16	لا أزوّج فاقد السند الأسري التزامًا بقول الرسول: "تخيروا لنطفكم ....".	3.775	1.02	1	مرتفع
13	مصاهرة أحد فاقدي السند الأسري لا يؤثر على مستقبّل أفراد أسرتي جميعًا.	2.744	1.15	2	متوسط
14	لا يتأثر وضعي الاجتماعي بأني قمت بمصاهرة أحد فاقدي السند الأسري.	2.727	1.14	3	متوسط
11	لا أشعر بالحرج والخجل بأني وافقت على مصاهرة أحد فاقدي السند الأسري.	2.505	1.07	4	متوسط
12	لا يلومني أهلي وأقاربي بأني زوّجت أو تزوّجت بأحد فاقدي السند الأسري.	2.299	1.22	5	منخفض

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
9	أقبل الزواج من أحد فاقدي السند الأسري.	2.077	1.16	6	منخفض
15	أرى أن فاقد السند الأسري يستطيع تأمين متطلبات الزواج كالآخرين.	2.047	1.13	7	منخفض
10	أوافق على زواج أحد أقاربي من فاقد السند الأسري.	2.033	1.21	8	منخفض
-	المستوى العام	2.526	0.82	-	متوسط

يتّضح من النتائج في الجدول (6) أن المستوى العام لدرجة التقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في مجال المصاهرة والزواج، من وجهة نظر عيّنة الدّراسة، قد جاء متوسطًا، بمتوسط حسابي عام (2.526)، وتعكس هذه النتيجة مستوى متوسطًا للتقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري مجال المصاهرة والزواج في المجتمع الأردني، أما على مستوى الفقرات فقد حقّقت فقرة واحدة على مستوى إجابة "مرتفعة" بلغ المتوسط الحسابي لها (3.775)، أما الفقرات التي حقّقت المستوى "متوسط" فقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لها بين (2.744- 2.505)، أما باقي الفقرات فقد حقّقت مستوى منخفضًا، وتراوحت قيم المتوسطات الحسابية لها بين (2.299- 2.033)، ويتّضح من النتائج أن هناك اتساقًا عامًا في مستوى إجابات عيّنة الدّراسة عن الفقرات؛ حيث انحصرت قيم الانحرافات المعيارية لمستوى الإجابة عن الفقرات ما بين (1.22 – 1.02)؛ مما يشير إلى عدم وجود تباين في مستوى إجابات العيّنة الدراسية عن الفقرات.

يمكن تفسير ما توصل إليه هذا المحور بأن المستوى العام لدرجة التقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في مجال المصاهرة والزواج قد جاء متوسطًا؛ بسبب تقيّد غالبية المجتمع والتزامهم بالعادات والتقاليد والأعراف، ولأن قضية الزواج والمصاهرة في المجتمع الأردني تكون على مبدأ التشاور والتشاركية بالرأي بين أفراد الأسرة الواحدة، حيث إنها تمسّ العائلة جميعًا، وأن أي عملية مصاهرة تمت رغمًا عن أحد أفراد الأسرة، قد يكون لها تبعات سلبية في العلاقات داخل الأسرة الواحدة، فالعادات والتقاليد المجتمعية تحثّ على اختيار الإنسباء والمصاهرة مع أفراد معروفي الوالدين، ومع أفراد من أسر منضبطة متماسكة؛ مستندين إلى الحديث النبوي الذي يقول: "تخيّروا لنطفكم فإن العرق دساس"، وقد أكد ذلك نظرية الهوية الاجتماعية، وقد اتفقت هذه النتيجة مع غالبية نتائج الدّراسات السابقة التي ترى أن هناك احتمالية مرتفعة بعد الاندماج الاجتماعي في القضايا الأسرية الحساسة؛ كالزواج والمصاهرة.

ثالثًا: مجال المجاورة في السكن.

الجدول (7): المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية والمستوى والترتيب لاستجابات عيّنة الدّراسة عن التقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في المجتمع في مجال المجاورة في السكن.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
25	أتقبّل التواصل الإلكتروني مع فاقدي السند الأسري.	3.684	0.98	1	مرتفع
21	أقوم بزيارة جاري المريض من فاقدي السند الأسري في المستشفى.	3.477	1.06	2	متوسط
19	أقوم بمساعدة فاقد السند الأسري من الجيران والزملاء في العمل.	3.405	1.11	3	متوسط
22	أتشارك مع فاقد السند الأسري بما تتطلبه الجيرة والسكن.	3.343	1.07	4	متوسط
17	أتقبّل وجود جار لي بنفس البناية أو الحارة من فاقدي السند الأسري.	2.805	1.08	5	متوسط
18	لا أتردّد بالقيام بالزيارات المتكررة مع الجار فاقد السند الأسري.	2.339	1.15	6	متوسط

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
24	يتبادل أفراد أسرتي أسر فاقدي السند الزيارات في المناسبات والأعياد.	2.195	1.19	7	منخفض
23	أشارك بالرحلات الترفيهية مع أسرتي وأسرة فاقدي السند الأسري.	2.104	1.16	8	منخفض
20	أقبل كفالة جاري فاقد السند الأسري في المؤسسات المالية.	2.056	1.15	9	منخفض
-	المستوى العام	2.828	0.77	-	متوسط

يتّضح من النتائج في الجدول (7) أن المستوى العام لدرجة التقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في مجال المجاورة في السكن، من وجهة نظر عيّنة الدّراسة، قد جاء متوسطًا، بمتوسط حسابي عام (2.828)، وتعكس هذه النتيجة مستوى متوسطًا للتقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في مجال المجاورة في السكن في المجتمع الأردني، أما على مستوى الفقرات فقد حقّقت فقرة واحدة على مستوى إجابة "مرتفعة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.681)، أما الفقرات التي حقّقت مستوى متوسطًا، فقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لها بين (3.477- 2.339)، أما باقي الفقرات فقد حقّقت مستوى منخفضًا، وتراوحت قيم المتوسطات الحسابية لها بين (2.195- 2.056)، ويتّضح من النتائج كذلك أن هناك اتساقًا عامًا في مستوى إجابات عيّنة الدّراسة عن الفقرات؛ حيث انحصرت قيم الانحرافات المعيارية لمستوى الإجابة عن الفقرات ما بين (1.19 – 0.98)؛ مما يشير إلى عدم وجود تباين في مستوى إجابات العيّنة الدراسية

ويمكن تفسير ما توصل إليه هذا المحور بأن المستوى العام لدرجة التقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في مجال المجاورة في السكن قد جاء متوسطًا؛ لأن هناك نوعًا من المحاذير والتردد في إقامة العلاقات الاجتماعية مع المجاورين، خاصة في المناطق الحضرية؛ لتنوّع السكان واختلاف منابعهم وأصولهم، لذلك تكون العلاقات مع الآخرين شبه رسمية، وفي المناطق الريفية قد يكون هناك تمحيص وتدقيق لدى وجو أحد المجاورين من غير أبناء المنطقة الواحدة، وبسبب طبيعة المجتمع الريفي والبدوي اللذين يمتازان بعدم قبول الآخرين بالإقامة والسكن إلا بعد التأكّد من الظروف والأحوال التي جعلته يسكن بالقرب منهم ومجاورتهم، وتطابقت هذه النتيجة مع أفكار نظرية الانسحاب الاجتماعي، وفسّرت كذلك من خلال دراسة (سكلار وبيث 2017).

رابعًا: مجال الصداقة والزمالة في العمل.

الجدول (8): المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية والمستوى والترتيب لاستجابات عيّنة الدّراسة عن التقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في المجتمع في مجال الصداقة والزمالة في العمل.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
26	أتقبّل وجود صديق لي من فاقدي السند الأسري.	3.811	1.00	1	مرتفع
27	أتقبّل وجود صديق لاحد أفراد أسرتي من فاقدي السند الأسري.	3.801	1.07	2	مرتفع
29	أتقبّل العمل مع فاقد السند الأسري بنفس المكان في العمل.	3.738	1.18	3	مرتفع
28	أشعر بالحرج أو الخجل من وجود صديق لك من فاقدي السند الأسري.	3.625	1.15	4	متوسط
30	أتقبّل التعاون مع فاقد السند الأسري بكل ما يطلب.	3.501	1.13	5	متوسط
33	أتقبّل النصح والإرشاد والتوجيه من فاقد السند الأسري كصديق.	3.390	1.14	6	متوسط
32	أتقبّل العمل تحت رئاسة فاقد السند الأسري في الأعمال التطوعية ضمن الحي الذي أسكنه.	2.970	1.03	7	متوسط
31	أتقبّل بأن يكون مسؤولي في العمل من فاقدي السند الأسري.	2.342	1.20	8	متوسط
-	المستوى العام	3.396	0.69	-	متوسط

يتّضح من النتائج في الجدول (8) أن المستوى العام لدرجة التقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في مجال الصداقة والزمالة في العمل، من وجهة نظر عيّنة الدّراسة، قد جاء متوسطًا، بمتوسط حسابي عام (3.396)، وتعكس هذه النتيجة مستوى متوسطًا للتقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في مجال الصداقة والزمالة في العمل في المجتمع الأردني، أما على مستوى الفقرات فقد حقّقت (3) فقرات مستوى إجابة "مرتفعة"، حيث تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لها بين (3.811- 3.738)، أما باقي الفقرات فقد حقّقت المستوى "متوسط"، وتراوحت قيم المتوسطات الحسابية لها بين (3.625- 2.342)، ويتّضح من النتائج كذلك أن هناك اتساقًا عامًا في مستوى إجابات عيّنة الدّراسة عن الفقرات؛ حيث انحصرت قيم الانحرافات المعيارية لمستوى الإجابة عن الفقرات ما بين (1.20 – 1.00)؛ مما يشير إلى عدم وجود تباين في مستوى إجابات العيّنة الدراسية عن الفقرات.

ويمكن تفسير نتيجة هذا الجزء من خلال ما ورد في نظرية الاندماج الاجتماعي؛ نظرًا لعدم وجود حساسية وتأثير كبير لإقامة صداقات مع فاقدي السند الأسري قد ينظر إليها نظرة سلبية في المجتمع؛ بسبب طبيعة العلاقات التي تكون بين زملاء العمل وداخل بيئة العمل، وتعارضت هذه النتيجة مع غالبية الدّراسات السّابقة.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الخامس: هل تختلف وجهات نظر أفراد عيّنة الدّراسة نحو درجة التقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في المجتمع باختلاف خصائصهم النوعية؟

أولًا: للتعرّف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عيّنة الدّراسة عن درجة التقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في المجتمع الأردني، باختلاف متغيّر النوع الاجتماعي؛ تم إجراء اختبار "ت" (t-test) للعيّنات المستقلة، والجدول (9) يوضّح هذه النتائج.

الجدول (9): نتائج اختبار"ت" (t-test) لاختبار الفروق بين وجهات نظر أفراد عيّنة الدّراسة نحو درجة التقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في المجتمع الأردني، باختلاف متغيّر النوع الاجتماعي.

المجال	النوع الاجتماعي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة
الإداري والقانوني	ذكر	223	3.684	0.80	0.37	0.71
	أنثى	249	3.607	0.64		
المصاهرة والزواج	ذكر	223	2.665	0.81	1.34	0.18
	أنثى	249	2.594	0.77		
المجاورة في السكن	ذكر	223	2.641	0.41	1.64-	0.11
	أنثى	249	2.995	0.42		
الصداقة والزمالة في العمل	ذكر	223	3.116	0.50	3.10	0.00
	أنثى	249	3.549	0.68		
المستوى العام	ذكر	223	3.184	0.63	0.85	0.46
	أنثى	249	2.975	0.53		

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

يظهر من خلال الجدول (9) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد عيّنة الدّراسة عن المستوى العام لدرجة التقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في المجتمع الأردني، باختلاف متغيّر النوع الاجتماعي، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (0.85)، وهي قيمة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)، وكذلك عدم وجود فروق نحو المجال الإداري والقانوني، ومجال المصاهرة والزواج، والمجاورة في السكن، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (0.37)، و (1.34)، و (-1.64) على الترتيب، وهي قيم ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$). ويتّضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد عيّنة الدّراسة عن مجال الصداقة والزمالة في العمل، باختلاف متغيّر النوع الاجتماعي، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (3.10)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)، وجاءت الفروق لصالح الإناث من أفراد عيّنة الدّراسة.

ثانيًا: الفروق باختلاف متغيّر نوع الجامعة: للتعرّف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عيّنة الدّراسة عن درجة التقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في المجتمع الأردني، باختلاف متغيّر نوع الجامعة؛ تم إجراء اختبار "ت" (t-test) للعيّنات المستقلة، والجدول (10) يوضّح هذه النتائج.

الجدول (10): نتائج اختبار "ت" (t-test) لاختبار الفروق بين وجهات نظر أفراد عيّنة الدّراسة نحو درجة التقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في المجتمع الأردني باختلاف متغيّر نوع الجامعة.

المجال	الجامعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة
الإداري والقانوني	حكومية	316	3.690	0.77	0.39	0.69
	خاصة	156	3.600	0.82		
المصاهرة والزواج	حكومية	316	2.691	0.81	1.88	0.07
	خاصة	156	2.513	0.77		
المجاورة في السكن	حكومية	316	2.638	0.41	1.93-	0.06
	خاصة	156	2.961	0.42		
الصداقة والزمالة في العمل	حكومية	316	3.116	0.50	1.80	0.10
	خاصة	156	3.549	0.68		
المستوى العام	حكومية	316	3.184	0.63	1.84	0.07
	خاصة	156	2.975	0.53		

يظهر من خلال الجدول (10) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد عيّنة الدّراسة عن المستوى العام لدرجة التقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في المجتمع الأردني، باختلاف متغيّر نوع الجامعة، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (1.84)، وهي قيمة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)، وكذلك عدم وجود فروق نحو مجالات أداة الدّراسة المتعلقة بالمجال الإداري والقانوني، ومجال المصاهرة والزواج، والمجاورة في السكن، ومجال الصداقة والزمالة، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (0.39)، و(1.88)، و (-1.93)، و (1.80) على الترتيب، وهي قيم ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$).

ثالثًا: الفروق باختلاف متغيّر العمر: للتعرّف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عيّنة الدّراسة عن درجة التقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في المجتمع الأردني، باختلاف متغيّر العمر؛ تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (11) يوضح هذه النتائج.

الجدول (11): نتائج اختبار التباين الأحادي لاختبار الفروق بين وجهات نظر أفراد عيّنة الدّراسة نحو درجة التقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في المجتمع الردني باختلاف متغيّر العمر.

المجال	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (f)	مستوى الدلالة
الإداري والقانوني	أقل من 25	106	3.611	0.69	0.58	0.62
	25-أقل من 30	184	3.628	0.82		
	35- أقل من 40	112	3.629	0.44		
	40 فأكثر	70	3.594	0.63		
المصاهرة والزواج	أقل من 25	106	2.458	0.79	2.75	0.07
	25-أقل من 30	184	2.544	0.78		
	35- أقل من 40	112	2.487	0.62		
	40 فأكثر	70	2.623	0.77		
المجاورة في السكن	أقل من 25	106	2.671	0.42	*2.97	0.03
	25-أقل من 30	184	2.761	0.38		
	35- أقل من 40	112	3.014	0.51		

المجال	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (f)	مستوى الدلالة
	40 فأكثر	70	3.109	0.49		
الصداقة والزمالة في العمل	أقل من 25	106	3.392	0.42	0.92	0.43
	25-أقل من 30	184	3.384	0.38		
	35- أقل من 40	112	3.405	0.51		
	40 فأكثر	70	3.395	0.49		
المستوى العام	أقل من 25	106	3.077	0.53	0.85	0.48
	25-أقل من 30	184	3.105	0.64		
	35- أقل من 40	112	3.084	0.49		
	40 فأكثر	70	3.187	0.56		

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$).

يظهر من خلال الجدول (11) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد عيّنة الدّراسة عن المستوى العام لدرجة التقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في المجتمع الأردني، باختلاف متغيّر العمر، حيث بلغت قيم (f) المحسوبة (0.85)، وهي قيمة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)، وكذلك عدم وجود فروق نحو المجال الإداري والقانوني، ومجال المصاهرة والزواج، الصداقة والزمالة، حيث بلغت قيم (f) المحسوبة (0.58)، و(2.75)، و(0.92)على الترتيب، وهي قيم ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$). ويتّضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد عيّنة الدّراسة عن مجال المجاورة في السكن، باختلاف متغيّر العمر، حيث بلغت قيم (f) المحسوبة (2.97)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)، ووفقًا لاختبار (شيفيه) للمقارنات البعدية، فقد جاءت الفروق لصالح أفراد عيّنة الدّراسة من الفئة العمرية (40 سنة وأكثر)، وقد بلغت قيمة الفرق الأعلى بين المتوسطات (0.438).

رابعًا: الفروق باختلاف متغيّر البرنامج الدراسي: للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عيّنة الدّراسة عن درجة التقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في المجتمع الأردني، باختلاف متغيّر البرنامج الدراسي؛ تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (12) يوضّح هذه النتائج.

الجدول (12): نتائج اختبار"ت" (t-test) لاختبار الفروق بين وجهات نظر أفراد عيّنة الدّراسة نحو درجة التقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في المجتمع الأردني باختلاف متغيّر البرنامج الدّراسي.

المجال	البرنامج الدراسي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة
الإداري والقانوني	ماجستير	375	3.587	0.55	1.44-	0.71
	دكتوراه	97	3.633	0.63		
المصاهرة والزواج	ماجستير	375	2.509	0.74	0.03-	0.18
	دكتوراه	97	2.597	0.82		
المجاورة في السكن	ماجستير	375	2.734	0.53	0.51-	0.11
	دكتوراه	97	2.890	0.61		
الصداقة والزمالة في العمل	ماجستير	375	3.386	0.47	1.31-	0.00
	دكتوراه	97	3.401	0.50		
المستوى العام	ماجستير	375	2.915	0.55	0.88-	0.46
	دكتوراه	97	3.126	0.49		

يظهر من خلال الجدول (12) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد عيّنة الدّراسة نحو المستوى العام لدرجة التقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في المجتمع الأردني، باختلاف متغيّر البرنامج الدّراسي، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (-0.88)، وهي قيمة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)، وكذلك عدم وجود فروق نحو مجالات أداة الدّراسة المتعلقة بالمجال الإداري والقانوني، ومجال المصاهرة والزواج، والمجاورة في السكن، ومجال الصداقة والزمالة، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (-1.44)، و(-0.03)، و(-0.51)، و(-1.31) على الترتيب، وهي قيم ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$).

خامسًا: الفروق باختلاف مكان الإقامة: للتعرّف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عيّنة الدّراسة عن درجة التقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في المجتمع الأردني، باختلاف متغيّر مكان الإقامة؛ تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (13) يوضّح هذه النتائج.

الجدول (13): نتائج اختبار التباين الأحادي لاختبار الفروق بين وجهات نظر أفراد عيّنة الدّراسة نحو درجة التقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في المجتمع الأردني باختلاف متغيّر مكان الإقامة.

المجال	مكان الإقامة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (f)	مستوى الدلالة
الإداري والقانوني	مدينة	256	3.609	0.72	0.71	0.54
	قرية	112	3.621	0.86		
	بادية	56	3.594	0.46		
	مخيم	48	3.650	0.66		
المصاهرة والزواج	مدينة	256	2.294	0.83	*2.98	0.03
	قرية	112	2.469	0.82		
	بادية	56	2.562	0.65		
	مخيم	48	2.784	0.81		
المجاورة في السكن	مدينة	256	2.602	0.44	*3.65	0.01
	قرية	112	2.764	0.40		
	بادية	56	3.113	0.54		
	مخيم	48	3.098	0.51		
الصداقة والزمالة في العمل	مدينة	256	3.315	0.44	0.27	0.84
	قرية	112	3.984	0.40		
	بادية	56	3.391	0.54		
	مخيم	48	3.415	0.51		
المستوى العام	مدينة	256	2.985	0.56	0.66	0.57
	قرية	112	3.084	0.67		
	بادية	56	3.099	0.51		
	مخيم	48	3.106	0.59		

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$).

يظهر من خلال الجدول (13) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد عيّنة الدّراسة نحو المستوى العام لدرجة التقبّل الاجتماعي لفاقدي الدعم الأسري في المجتمع الأردني، باختلاف متغيّر مكان الإقامة، حيث بلغت قيم (f) المحسوبة (0.66)، وهي قيمة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)، وكذلك عدم وجود فروق نحو المجال الإداري والقانوني، الصداقة والزمالة في العمل، حيث بلغت قيم (f) المحسوبة (0.71)، و(0.27) على الترتيب، وهي قيم ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$). ويتّضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية

بين متوسط استجابات أفراد عيّنة الدّراسة عن مجال المصاهرة والزواج، باختلاف متغيّر مكان الإقامة، حيث بلغت قيم (f) المحسوبة (2.98)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)، ووفقًا لاختبار (شيفيه) للمقارنات البعدية، فقد جاءت الفروق لصالح أفراد عيّنة الدّراسة من المقيمين في المخيمات، وقد بلغت قيمة الفرق الأعلى بين المتوسطات (0.490). وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد عيّنة الدّراسة عن مجال المجاورة بالسكن، باختلاف متغيّر مكان الإقامة، حيث بلغت قيم (f) المحسوبة (3.65)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)، ووفقًا لاختبار (شيفيه) للمقارنات البعدية، فقد جاءت الفروق لصالح أفراد عيّنة الدّراسة من المقيمين في البادية والمخيمات.

التوصيات:

وفقًا للنتائج أعلاه، واعتمادًا على أن تكون التوصيات مرتبطة بالنتائج التي توصلت إليها الدّراسة، فإن أبرز التوصيات جاءت على النحو التالي:

1- توعية المواطنين بأن هذه الفئة تستحق كل الاحترام والتقدير، وأن ما هم به من أوضاع لا ذنب لهم بها.

المقترحات:

1- ضرورة أن تقوم الجهات الرسمية بتعديل بعض الإشارات الوصمية التي تميّزهم عن غيرهم؛ كالرقم الوطني (81)، والاسم المبتور، وأن توفر لهم فرص العمل بعد بلوغ الثامنة عشرة من العمر؛ لعدم وجود أي سند لهم إلا الجهات الرسمية.

2- ضرورة أن تقوم المنظمات الدولية والمحلية الإنسانية بتشكيل فرق لمتابعتهم بعد بلوغهم الثامنة عشرة.

المصادروالمراجع

ابن منظور. (د.ت). *لسان العرب*. لبنان: دار لسان العرب.

الأنصاري، س. (1989). تقديرات الذات وعلاقته بالتنشئة الاجتماعية لدى الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية. *التربية المعاصرة، مصر*، (1).

أبو الفرج، أ.، والبار، أ. (2011). *مشكلات الاندماج الاجتماعي والهوية لدى الأيتام ذوي الاحتياجات الخاصة. دراسة استطلاعية منشورة*، جامعة القاهرة، مصر.

بطرس، ح. (2014). *طرق تدريس الطلبة المضطربين سلوكيًا وانفعاليًا*. (ط2). عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

الجرجاوي، ز.، والهمص، ع. (2011). *درجة تقبّل اللقطاء في المجتمع الفلسطيني. دراسة ماجستير غير منشورة*، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

جيماوي، م. (2005). *نتيجة آثار العلاقات القرابية على الاندماج الاجتماعي. مذكرة ماجستير*، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر.

العربي، ح. (2013). الشباب ومسألة الاندماج في المجتمع الجزائري. *مجلة الباحث*، 243-256.

حمادة، و. (2010). *سوء معاملة الأبناء وإهمالهم وعلاقته بالتحصيل الدّراسة. رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

خليفة، ع.، والسالمي، ف. (2014). دور المؤسسة التربوية في إدماج الفرد في المجتمع. *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، (15)، 1-239

الدويبي، ع. (2005). *الطفولة وفقدان السند العائلي*. مصر: الدار العربية للنشر، نصر.

بوزان، ر. (2018). الاندماج الاجتماعي للشباب في المجتمع العربي. *مجلة أنثروبولوجيا، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر*، 4(7)، 174-191.

السبيل، ع. (2005). *أحكام الطفل اللقيط*. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار الفضيلة.

صحيفة العرب، family@alarab.co.u السنة 39 العدد 10396.

العويني، م. (2015). *أزمة الهوية وعلاقتها بمستوى الطموح لدى المراهقات مجهولات الهوية بمدينة الرياض. رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

يعلى، ف. (2012). *التحضر والاندماج الاجتماعي للأسر النازحة. مذكرة دكتوراه*، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر .

كريم، م. (د.ت). *آثار عمليات الترحيل على الاندماج الاجتماعي. مذكرة ماجستير*، كلية العلوم الاجتماعية، الجزائر .

قوشان، ع. (د.ت). الاندماج الاجتماعي، المفعوم، الابعاد، المؤشرات. *كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران*، 2 ،29-45.

بن قومار، ك. (2012). *العمل بصيغة العقود المحدودة المدة والاندماج الاجتماعي. مذكرة ماجستير*، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة غرداية.

كمال، ك. (2013). *الأطفال مجهولو النسب بين الاستبعاد والاندماج الاجتماعي*. القاهرة، مصر: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مصر.

مركز المعلومات والبحوث. (2017). واقع خريجي وخريجات دور الرعاية من فاقدي السند الأسري في المجتمع الأردني، مؤسسة الملك الحسين، عمّان، الأردن.

المطيري، س. (2021). *العوامل المعيقة لاندماج مجهولي النسب في المجتمع الكويتي من وجهة نظر العاملين في دور الرعاية الاجتماعية. رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

النبوي، إ. (2018). المشكلات النفسية والاجتماعية لدى الأطفال مجهولي النسب في الأسر البديلة. *معهد الدّراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، مصر*.

النعيمي، م. (2014). *الصحة النفسية والقلق والاكتئاب لدى مجهولي النسب في دولة الإمارات العربية المتحدة. رسالة ماجستير غير منشورة*، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن.

النمري، ن. (2016). *تمكين خريجي دور الرعاية في الأردن*. عمان: مركز المعلومات والبحوث التابع لمؤسسة الملك حسين، هيئة العمل الوطني للطفولة..

References

Ainsworth, M. S., & Bowlby, J. (1991). An ethological approach to personality development. *American psychologist*, *46*(4), 333.

Bandura, A. (1999). Social cognitive theory of personality. *Handbook of personality/Guilford Publications.*

Befu, H. (1997). Social exchange. *Annual Review of anthropology*, 6, 225-281.

Biddle, B. J. (1986). Recent developments in role theory. *Annual review of sociology*, *12*(1), 67-92.

Bowlby, J. (1991). Social exchange annual review of anthropology,6, 225-281.

Jessica, N., & Yinka, O. (2016). Public perception on illegitimacy and succession rights in South Western Nigeria. *Available at SSRN 2940847*.

Kenneth H. (2008). Social withdrawal: Definitions and perspectives. *L'isolamento sociale durante l'infanzia*, *1*, 13-26.

LaFreniere, Peter. (2000). *Emotional development: A biosocial perspective*. California: Wadsworth Thomson Learning.

Mabry, A. (2005). Disengagement theory. *Encyclopaedia of ageism*, 113-117

Micher, A., & John, A. (1999). Social Psychology. *Harcourt Brace College, Publishers*, 18—36

Berkov, B., & Sklar, J. (1976). Does illegitimacy make a difference? A study of the life chances of illegitimate children in California. *Population and Development Review*, 201-217.